المسؤولية الإجتماعية للمنظمات المعاصرة

المنظمة الجامعية الجزائرية انموذجا

Social responsibility of contemporary organizations. The Algerian university as a model

الدكتور: جوزه عبدالله
a.abdallahdj@gmail.com

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

ملخص:

هدف هذه الدراسة هو الوقوف على واقع ممارسة الجامعة الجزائرية لمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه المجتمع.

تحقيقا لهذا المقصد العلمي استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدب النظري السابق حول المسؤولية الإجتماعية لدى المنظمات الجامعية بالعموم، وتحديد التحديات المعاصرة التي تنتظرها وكذا متطلبات تنميتها .

نتائج الدراسة: بالمجمل توصلت الدراسة إلى أن ممارسة الجامعة الجزائرية لمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه المجتمع لا تزال بعيدة عن تلك التي تمارسها الجامعات الغربية لجملة من العوائق والتحديات الخاصة بها والمحيطة بها.

الكلمات المفتاحية: المنظمة، المنظمة الجامعية، المنظمة المعاصرة، المسؤولية الإجتماعية، المسؤولية الإجتماعية للجامعة.

Abstract :

The aim of this study is to examine the real practice of the Algerian university of its social responsibility towards society.

Achieving this scientific intent, the study used the analytical descriptive approach through the previous theoritical literature on social responsibility of university organizations in general, and defining the contemporary challenges that await them, as well as the requirements for their development.

Study results:

In general, the study concluded that the Algerian university's practice of its social responsibility towards society is still far from that practiced by Western universities for a set of obstacles and challenges of its own surrounding.

Key words: *The organization, university organization, contemporary organization, social responsibility, The social responsibility of Algerian university.*

– المؤلف المرسل: الدكتور: جوزه عبدالله الايميل a.abdallahdj@gmail.com

المقدمة:

تعد المسؤولية الإجتماعية الركيزة الأساسية في بناء أي المجتمع، وتظهر أهمية هذه المسؤولية أكثر إذا ما درب المجتمع أبنائه عليها كي يقوموا بأدوارهم كما ينبغي في المجتمع ابتداء من الأسرة، المجتمع، فالأمة، بوسائل متعددة خاصة منها البرامج التربوية التي تتعلق بالعلاقات الإجتماعية بين الفرد والمجتمع التي تنمي المسؤولية. وتبرز أهميتها في كونها أنها تعني الالتزام الذاتي والفعلي للفرد اتجاه الجماعة وما ينطوي عليه من الاهتمام وحل المشاكل والمشاركة معها في إنجاز بعض الأعمال التي تقوم بها فضلا عما يحمله الفرد من إحساس بحاجات جماعته ويكون هذا نابعا من ضميره. وهي بذلك تعني المحافظة على بقاء واستمرار الجماعة والمحافظة على تماسكها وتوازنها الداخلي، والذي يتحقق عندما يكون هناك قدر مشترك من العادات والمعايير والأنظمة التي تسعى الجهود البشرية من خلال مساهمتهم في تحقيق أهداف المجتمع.

أما عن المسؤولية الإجتماعية للمنظمة، فتظهر أهميتها في ذلك الإهتمام بمصالح المستهلك والمنظمة والمجتمع ككل، على اعتبار الفرض القائم أن الحاجات والمشاكل المجتمعية هي الموجه الأول لاستراتيجيات المنظمة، وهي بذلك تعتبر مرحلة وقائية تفرض على المنظمات ضرورة الاهتمام بالبيئة الخارجية الإجتماعية المحيطة بها.

تبني هذه الفلسفة بالنسبة للمنظمات جاء نتيجة تحول المنظمات إلى التركيز على البيئة الخارجية التي تتأثر وتؤثر في نشاط المنظمة، لأن التحكم في ذلك يحقق أعلى قدر من الربح والذي بدوره سيؤدي إلى تنمية المجتمع.

إن ممارسة المسؤولية الإجتماعية اتجاه المجتمع يمكن من خلالها توحيد جهود كل من الأفراد والجماعات في المجتمع بالإضافة إلى دعم الثقافة المجتمعية اتجاه المسؤولية بأنواعها.

والمسؤولية الإجتماعية اتجاه المجتمع تتم من خلال جملة من مؤسسات المجتمع ولعل من أهمها الجامعة التي تضطلع بدور ريادي في بناء المجتمع من خلال دورها الإجتماعي وبرامج المسؤولية الإجتماعية التي تقدمها.

الجامعة باعتبار الدور الريادي الذي تلعبه في تحريك التنمية في المجتمع، تتحمل مسؤولية فريدة نحو تحقيق ذلك، إذ عليها لزاما أن تعمل على توسيع مشاركتها الفعلية بحيث لا تقتصر على خدمة عملائها الداخليين، بل عليها أن تعمل على تقديم الخدمة للمجتمع (عميلها الخارجي) والمشاركة معه في نشاطاته، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بما يحيط بها من مناخات.

إن خدمة المجتمع من قبل الجامعة يكون عن طريق تطبيق المعرفة فيه لحل مشكلاته وخدمة أفراده، وصولا إلى تحقيق التقدم والرفاهية فيه.

يشار أن المسؤولية الإجتماعية التي تقوم بها الجامعة والتي تتحدد كما قلنا في خدمة المجتمع تختلف عن تلك الخدمة الإجتماعية التي تقوم بها عديد من المؤسسات الأخرى(مؤسسات الأعمال)، إذ لا ينظر لخدمتها الإجتماعية من منظور الخدمة المادية، بل ينظر إليها على أنها تغطية لاحتياجات أفراد المجتمع والعمل على ضمان استقرار المجتمع وأمنه وتطوره، وكذلك العمل على إحداث تأثير أكثر عمق في أفراده، كذلك العمل على الاستفادة من الموارد المتاحة فيه لأجل الاستثمار فيها بما يعود بالفائدة على أفراده، كذلك تعني المسؤولية

الاجتماعية للجامعة اتجاه المجتمع خلق قنوات اتصال وتواصل معه تكون فعالة وشفافة بما يخدم الاطلاع على مشاكله وآماله وطموحاته بما يكفل العمل على تحقيقها بأقل تكلفة وبأكثر جودة.

إن تحقيق تلك الغايات السالفة الذكر وغيرها يستلزم على الجامعة القيام بالآتي:

- العمل على تخصيص ميزانيات محددة ومستقلة وبشكل منتظم لدعم برامج المسؤولية الإجتماعية.
- العمل على وضع أولويات للدعم وإدارة عمليات البرامج بميزانية منفصلة عن الجامعة.
- العمل على دعم تطوع العاملين في القيام بالمسؤولية الإجتماعية داخل الجامعة واشراكهم في القيام بذلك ضمن استراتيجيات محددة.

إن التزام الجامعة بالقيام بذلك اتجاه المجتمع يجعلها تعيش معه تحدياته ومشكلاته ، وكل ما يحل به من طموحات وآمال، وإن إغفال ذلك في رسالة الجامعة يجعل من بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها عديمة الفائدة، ما دامت لا تقوى على الاستجابة لمطالب المجتمع، ولا يمكن لها من مد جسور الصلة بينها وبين أفراد المجتمع ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، وهذا الواقع للأسف الشديد الذي تعيشه الجامعة الجزائرية اليوم والذي نراه سيستمر إن بقية الأوضاع بداخلها عما هي عليه اليوم، إذ لا تزال الجامعة الجزائرية تعيش بمعزل عن محيطها الإجتماعي، فلا هي تحملت مسؤولياتها الإجتماعية في دراسة مختلف المشكلات الإجتماعية على تعددها التي يعاني منها المجتمع (مشكلة الفقر، مشكلة البطالة، تخلف المجتمع...) ولا هي قامت بتفعيل الشراكة بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع (الاقتصادية أو الخدماتية)، ولا هي قامت بدورات وورش عمل لأعضاء الهيئة التدريسية والعاملين بداخلها لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لديهم، ولا هي قامت بتحديد أبعاد المسؤولية الإجتماعية في برامجها وتقصي متطلبات تطبيق جودتها، ولا هي قامت بتقديم تصور مقترح لمسؤوليتها الإجتماعية في ضوء مجتمع المعرفة، ولا هي قدمت تصور مقترح لمسؤوليتها الإجتماعية في ما يخص تطوير خدماتها في ظل مبادئ الجودة الشاملة.....كل ما دأبت عليه الجامعة الجزائرية البارحة واليوم هو تقديم العلم والبحث النظري، ولعل تصنيفها كل سنة في المراتب الأخيرة من قبل الهيئات العلمية الدولية مؤشر على ضعف الدور الذي تقوم به اتجاه المجتمع من خلال المسؤولية الاجتماعية اتجاهه، ذلك لأنها لم تعمل على توظيف رسالتها المتضمنة البعد الثالث المتمثل في خدمة المجتمع توظيفا فاعلا ايجابيا، لأن الجامعة كما يرى الكثير من الباحثين هي المكان الأمثل لخدمة المجتمع من خلال ثمرة الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية التي يقوم بها عدد من المختصون في مختلف المجالات العلمية المختلفة لتعزيز دورها الريادي بشكل ملموس في خدمة المجتمع.

تأسيسا لما سبق تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية التي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- العمل على التعرف على دور الجامعة بالعموم، والجامعة الجزائرية بالخصوص في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الإجتماعية.
- العمل على توضيح مفهوم المسؤولية الإجتماعية للجامعة.
- العمل على التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي.

أما عن الأهمية العلمية للدراسة فتتحدد في بلوغ النقاط الآتية:

- تحديد دور الجامعة في خدمة الجامعة ووضع السياسات والاجراءات لتفعيل هذا الدور في ضوء رسالة الجامعة.
- تقديم جملة من المقترحات والتوصيات التي تساعد الجامعة بشكل عام والجامعة الجزائرية بشكل خاص في كيفية تبني وتفعيل المسؤولية الإجتماعية بداخلها.

في حين الدراسة تهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو واقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية من قبل الجامعة الجزائرية اتجاه خدمة المجتمع؟.
- ما أوجه القصور في تأدية الجامعة الجزائرية لمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه خدمة المجتمع؟.
- ما متطلبات تنمية المسؤولية الإجتماعية لدى المنظمة الجامعية الجزائرية في ضوء التحديات المعاصرة؟.
- ما المقترحات اللازمة لتفعيل المسؤولية الإجتماعية للجامعة الجزائرية اتجاه المجتمع؟.

تحقيقا لكل هذه المقاصد العلمية استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدب النظري السابق حول المسؤولية الإجتماعية لدى المنظمات الجامعية بالعموم، وتحديد التحديات المعاصرة التي تنتظرها وكذا متطلبات تنميتها.

2. الدراسات السابقة:

1.2 الدراسة الأولى: اسلام عصام هللو، (2013) **دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، (**ماجستير منشورة**)**، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة، ، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، وتم دراسة حالة عن جامعة الأقصى، ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي خلال هذه الدراسة، وتم تصميم استبانة مكونة من 87 فقرة، بحيث تغطي متغيرات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس المثبتين في جامعة الأقصى الحكومية، وقد بلغ عدد أفراد هذا المجتمع 388 عضو هيئة تدريس، وباستخدام العينة الطبقية العشوائية تم توزيع 190 استبانة على عينة الدراسة، وقد تم استرداد 158 استبانة بنسبة 83%، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعيةSPSS

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لا ترقى لمعدل أكثر من 60%.

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين دور الجامعة في خدمة المجتمع والمسؤولية اتجاه العاملين وتجاه الطلبة عند مستوى دلالة (∞=0.015).
- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(∞=0.005) حول دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الإجتماعية تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، سنوات الخبرة، ومكان العمل).

الأمر الذي جعل الدراسة توصي بمجموعة من التوصيات من أهمها:

- توطيد العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، بأن تضع الجامعة كافة امكاناتها وجميع مرافقها في خدمة المجتمع.
- تفعيل الشراكة بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الإنتاجية.
- القيام بدورات وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعة لتعزيز مفهوم المسؤولية الإجتماعية لديهم.

2.2 الدراسة الثانية: حسام عرفة معروف،(2012)، **دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها،**(ماجستير منشورة)، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها، وتحددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع من وجهة نظر أساتذتها؟.

وانبثقت من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أكثر مجالات خدمة المجتمع شيوعا والتي تلقى اهتماما أكبر من قبل كليات التربية من وجهة نظر أساتذتها؟.
- هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة حول دور هذه الكليات في خدمة المجتمع المحلي تعزى للمتغيرات التالية (المؤهل العلمي، الجامعة، التخصص، سنوات الخبرة)؟.
- ما أهم المعوقات التي تحد من دور كليات التربية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها؟.
- ما سبل تفعيل دور كليات التربية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها؟.

مجتمع وعينة الدراسة : شمل مجتمع وعينة الدراسة جميع أساتذة كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، وتكونت أداة الدراسة من الاستبانة التي تكونت من 52 فقرة موزعة على 5 أبعاد بالإضافة إلى المعوقات التي تحد من دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي، واتبع الباحث المنهج الوصفي.

أسفرت الدراسة على النتائج الآتية:

- أن الدرجة الكلية لدور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها احتلت على الدرجة الكلية للاستجابة جاءت بنسبة 62.2%.
- أن مستوى دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها في مجال التوعية والتثقيف احتلت المرتبة الأولى بوزن 65.4%.
- أن مستوى دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها في مجال البحوث التطبيقية احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 62.9%.
- أن مستوى دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها في مجال التدريب والتعليم المستمر احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 62.6%.
- أن مستوى دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها في مجال الاستشارات العلمية احتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 59.5%.
- المعوقات التي تحد من دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي جاءت بوزن نسبي 66.3%.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي تعزى لمتغير الجامعة لدى أفراد العينة لصالح الجامعة الإسلامية.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي تعزى لمتغير التخصص لدى أفراد العينة لصالح أصول التربية.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين متوسطات تقديرات دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي تعزى لمتغير سنوات الخدمة لدى أفراد العينة.

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة أوصت الدراسة بضرورة:

- تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتفعيل دورهم في خدمة المجتمع.
- الاتصال بالمؤسسات العالمية والمنظمات ذات الصلة بشؤون خدمة المجتمع المحلي للاستفادة من خبراتها واتاحة الفرصة أمامها للمشاركة في أعمالها.
- تشجيع الباحثين من العاملين في كليات التربية على اجراء بحوث تطبيقية في مجال خدمة المجتمع.

3.2 الدراسة الثالثة: زينب سمير محمد،(2017)، **تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**، (ماجستير منشورة)، قسم الإدارة والمناهج، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة تفعيل الشراكة المجتمعية لرؤساء الأقسام في الجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واختلاف وجهات النظر باختلاف متغيرات كل من (الجنس، الكلية، الرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة).

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة والبالغ عددهم 1812 عضو هيئة التدريس، واختيرت عينة طبقية عشوائية بلغ عدد أفرادها 353، وتم تطوير استبانة مكونة من 28 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي (التنمية المهنية للقسم وأعضاء هيئة التدريس، الدعم والتمويل، وملائمة الخريجين لمتطلبات سوق العمل).

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن المتوسطات الحسابية لاستجابة أعضاء هيئة التدريس لدرجة تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الخاصة تراوحت من 3.92 إلى 3.56 وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للاستبانة 3.72، ودرجة تفعيل مرتفعة، وجاء ترتيب المجالات على النحو الآتي:
- التنمية المهنية لإدارة القسم وأعضاء هيئة التدريس جاءت في الرتبة الأولى.
- الحرص على ملائمة متطلبات الخرجين لسوق العمل جاءت في الرتبة الثانية.
- الدعم والتمويل جاءت في الرتبة الاخيرة.

كما أظهرت الدراسة أنه:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\propto \leq 0.005$ في تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الأقسام في الجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تبعا لمتغير الجنس لصالح فئة الإناث.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية تبعا لمتغيرات كل من الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخبرة.

4.2 الدراسة الرابعة: أمل بنت حمدان بن سيف الناصرية،(2017)، **دور جامعة نزوى في تنمية المجتمع المحلي بسلطنة عمان، (**ماجستير منشورة)، تخصص إدارة تعليمية، قسم التربية والدراسات الإنسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز دور جامعة نزوى بسلطنة عمان في تنمية المجتمع المحلي، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وتم تطوير استبانة مكونة من 38 عبارة وبعد التأكد من دلالات صدقها وثباتها تم توزيعها على 301 من أعضاء هيئة التدريس ومسؤولي مراكز أمانة شؤون الطلبة بالجامعة، حيث بلغ العدد الإجمالي 101 مستجيب لأداة الدراسة وتم استبعاد عدد 100 استبانة نظرا لعدم اكتمالها.

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- دور جامعة نزوى في تنمية المجمع المحلي بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة جاءت بمتوسطات عالية في جميع المحاور الخمسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للاستجابة 3.65، وجاء محور التوعية والتثقيف في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 3.74، وفي الرتبة الثانية جاء محور التعاون مع المؤسسات الخدمية الأخرى بمتوسط حسابي بلغ 3.51 وحل في الرتبة الثالثة محور

التعليم المستمر بمتوسط حسابي بلغ 3.48، في حين جاء في الرتبة الرابعة محور الاستشارات العلمية والبحوث التطبيقية بمتوسط حسابي بلغ 3.47.

كما بينت الدراسة:

- عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية في متوسطات محاور الاستبانة عند مستوى الدلالة = 0.005∞ تبعا لمتغير النوع الاجتماعي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة ومكان العمل في جميع المحاور.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات لعل أهمها:

- الاهتمام بعمل اصدارات علمية محكمة تعنى بقضايا المجتمع ومشكلاته وهمومه.
- البحث عن مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ وزيادة عدد البرامج التدريبية المقدمة.
- تقوية قنوات الاتصال مع الجهات المعنية بالإرشاد الأسري كوزارة التنمية الإجتماعية والمراكز الارشادية بالجامعات والكليات الحكومية والخاصة بتبادل الآراء وحل المشكلات التي تعترض الأسر العمانية عامة والطالب الجامعي بصورة خاصة.

3 التعليق على الدراسات السابقة:

نسجل على الدراسات السابقة أنها كلها تهدف إما إلى:

- التعرف على دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية كما هو حال الدراسة الأولى.
- التعرف على دور كليات التربية بالجامعات في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها كما هو حال الدراسة الثانية.
- التعرف على درجة تفعيل الشراكة المجتمعية لرؤساء الأقسام في الجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كما هو حال الدراسة الثالثة.
- إبراز دور الجامعة في تنمية المجتمع المحلي كما هو حال الدراسة الرابعة.

وهو ذات المسعى الذي تذهب إليه أهداف هذه الدراسة حيث ترمي إلى:

- إبراز واقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية في الجامعة الجزائرية ودورها في المساهمة في خدمة المجتمع، فضلا على إبراز مجمل المعوقات والتحديات التي تحول بين الجامعة وخدمة المجتمع كما هو متعارف عليه في المجتمعات الغربية.

الإطار النظري للدراسة:

بعد تحديد ما سبق لنبدأ أولا بتحديد مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة بصورة عامة والمسؤولية الإجتماعية للمنظمة الجامعية بصورة خاصة:

1.3 مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة بصورة عامة.

تعرف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها" مجمل الالتزامات التي تتعهد بها المنظمة في تقديم ما يرغبه الزبون وانسجاما مع القيم المشتركة بينهما والتي تصب في النهاية في تحقيق رفاهية المجتمع واستمرار عمل

المنظمة وبما تحققه من عوائد ربحية". وتعرف كذلك على أنها" التزام المنظمة من أجل تعزيز تأثيرها الإيجابي وتقليل تأثيرها السلبي على المجتمع، فهي تهتم بالتأثيرات الكلية لقرارات التسويق على المجتمع".**(علاء فرحان وآخرون: 2010، ص،37).**

ويعرفها البنك الدولي على أنها "ذلك الالتزام بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد ".تبعا لذلك وضع البنك الدولي معايير لمسؤولية المنظمات الإجتماعية كما يلي :

- الإدارة والأخلاق الجيدة للمنظمة.
- واجبات المنظمة اتجاه العاملين.
- مساهمة المنظمة في التنمية الإجتماعية.

ويعرفها الاتحاد الأوروبي على أنها "مفهوم تقوم المنظمات بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي" بذلك يجعل هذا المفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة هو ذلك الالتزام بالمسؤولية اتجاه المجتمع بشكل عام، وذلك من خلال الإهتمام بما تطرحه الجماعات والأفراد من اهتمامات وحاجات، تماما، أو إن لم يكن أكثر مثل اهتمامها بتحقيق الأرباح للمالكين ولحملة الأسهم.(**نور أمحمد عماد الدين أنور: 2010، ص،3).**

وتعرف كذلك "أنها تعهد والتزام المنظمة بتعظيم تأثيراتها الإيجابية وتقليل تأثيراتها السلبية على المجتمع ".**(فارس نبيل عجيلات: 2012، ص،10).**

ويرى " **كارول** " أن المسؤولية الإجتماعية الكلية للمنظمة تشمل على مستويات أربع تبدأ بكفاءة الأداء الاقتصادي، فيجب أن تعمل المنظمة على إنتاج السلع والخدمات وأن تسعى إلى تحقيق مستويات الأرباح المطلوبة، ويجب أن يتم في ضوء الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تعمل المنظمة في ظلها والذي يعد المستوى الثاني للمسؤولية الإجتماعية، ويمثل المستوى الثالث اهتمام المنظمة بمسؤولياتها الأخلاقية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه، إذ يجب مراعاة العدالة والأمانة في معاملاتها مع العاملين بها والعاملين معها، أما المسؤولية التطوعية التقديرية فهي تمثل المستوى الرابع وتسمى أيضا المسؤولية الخيرة وهي تعني مدى شعور وتقدير المنظمة لمتطلبات بيئتها والعمل على المشاركة فيها، كإعداد برامج تدريب المعوقين وإتاحة فرص العمل وتمويل البرامج الخيرية". كما تعرف كذلك على أنها " ذلك العقد بين المنظمة والمجتمع تلتزم بموجبه المنظمة بإرضاء المجتمع وبما يحقق مصلحته". وينظر كذلك إليها على أنها "التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعيش فيه بالكثير من الأنشطة الإجتماعية مثل محاربة الفقر، التلوث، وخلق فرص العمل، العمل على حل الكثير من المشاكل، الصحة، الاسكان، المواصلات، وغيرها من الخدمات".**(فاتح عبد القادر الحوري وآخرون: 2009، ص،5).**

بناء على ما سبق يمكن القول أن المسؤولية الإجتماعية: تعني:

- التزام المنظمة بالقوانين والمعايير الأخلاقية من حيث تأثير نشاط قطاع أعمالها على العاملين، على المستهلكين، على البيئة والمجتمع المحلي والكلي معا.
- التزام المنظمة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عن طريق المساهمة بمجموعة من الأنشطة الإجتماعية مثل محاربة الفقر، وتحسين الخدمات الصحية للمواطنين، ومكافحة التلوث...
- التزام المنظمة بإرضاء طموحات المجتمع وبما يحقق مصلحة أفراده.
- التزام المنظمة على سلك سلوك أخلاقي والمساهمة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.
- التزام المنظمة اتجاه تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع العام ككل.
- التزام المنظمة بتعظيم الآثار الإيجابية لنشاطاتها اتجاه المجتمع والعمل على تقليل آثارها السلبية.
- التزام المنظمة على الإسهام في معالجة المشاكل التي قد يفرزها وجودها داخل المجتمع.
- التزام المنظمة على تمكين المجتمع من فرص التقدم وتحقيق سبل الرفاهية.
- التزام المنظمة على تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع.

2.3 مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة الجامعية بصورة خاصة.

تعرف على أنها" الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتقنية، مع ضمان الاحتياجات الإجتماعية التي تشمل الأبعاد التالية وهي: البعد الإجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي"(**خليل محمد مطهر الخطيب: 2018، 5).**

وتعرف كذلك على أنها" قدرة الجامعة على تحديد احتياجات المجتمع وتنظيم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها".(**طلال بن عبدالله حسين الشريف: 2016،ص،4).**

وتعرف على أنها" مساعدة الجامعة لأفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة". كما تعرف على أنها" تلك الأنشطة التي تقوم بها الجامعة وتعمل على تقديمها للمجتمع من خلال توفير الأفراد والاستشارات لمساعدة المجتمع على حل مشكلاته والتغلب على صعوباته".(**محمد عبود الحراحشة: 2015،ص،8).**

وتعرف كذلك على أنها" نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة وتكون عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، من أجل إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحداتها الإنتاجية والإجتماعية المختلفة". في حين يعرفها البعض الآخر على أنها" تلك الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعة لخدمة أفراد المجتمع وتنظيماته ومؤسساته بحيث يستفاد منها في التنمية الشاملة من أجل تحسين الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والسياسية وحل المشكلات التي يعاني منه، وذلك من خلال توجيه البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع".(**اسلام عصام خضر هللو: 2013، ص،41).**

بناء على ما سبق يمكن القول أن المسؤولية الإجتماعية للمنظمات الجامعية : تعني:

- تقديم الجامعة لاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي بناء على نتائج دراسات وأبحاث تم تنفيذها.
- توفير الجامعة لمصادر ومعلومات متنوعة لأفراد المجتمع المحلي.

- تمكين الجامعة لأفراد المجتمع المحلي على الاطلاع على المستجدات التي تحصل في مختلف الميادين المتعلقة بهم.
- مساهمة الجامعة على تقديم حلول مهنية مناسبة لمختلف المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- تزويد الجامعة المجتمع بمخرجات (بشرية، وعلمية) جيدة بما يساهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات التي تقوم بتقديمها مختلف مؤسساته.
- مساهمة الجامعة على تطوير قدرات ومهارات أفراد المجتمع من خلال التعليم المستمر.
- مساهمة الجامعة على المشاركة في مختلف حملات التوعية التي تهم أفراد المجتمع.

3.3 مبررات بروز مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة الجامعية :

قبل الحديث عن ذلك لنلقي نظرة عن مبررات بروز الاهتمام بالمسؤولية الإجتماعية في منظمات الأعمال.

المؤكد أن الظهور الحقيقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية كان منذ بداية الثورة الصناعية بالرغم من أن هذا لم يستعمل صراحة في ذلك الوقت، حيث سادت أفكار تغيير تفيد أن للمنظمة الاقتصادية بالخصوص التزامات اجتماعية يجب عليها أدائها، وكانت المسؤولية الإجتماعية لها في ذلك الوقت تتم من خلال المساعدات الخيرية المختلفة. والمؤكد أكثر أن هذا المفهوم زاد الإهتمام به في العشرينيات من القرن الماضي من خلال مجموعة من المسيرين الذين عبروا صراحة على أهمية هذا الموضوع، وأيدوا فكرة أن منظمات الأعمال عليها المساهمة في تحسين المستوى الإجتماعي للأفراد والجماعات والمجتمعات، ثم أصبحت المسؤولية الإجتماعية حديث الرأي العام بدءا من سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، نتيجة للأزمة الاقتصادية آنذاك، حيث تزايد الضغط على المسيرين، وأصبح يتعين عليهم عدم الإهتمام وفقط بالملاك وحملة الأسهم، إنما الإهتمام بأطراف أخرى ومنهم العاملون والمستهلكون. وزاد الاهتمام اكثر نضجا في الفترة ما بين الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، أين ظهرت تحركات اجتماعية تهتم بمواضيع مثل، الأثر البيئي لمنظمات الأعمال، المساواة بين الرجل والمرأة في التعامل والتمييز العنصري. جعل من الإهتمام بأخلاقيات الأعمال والتنمية المستدامة والمسؤولية الإجتماعية من المحاور الأساسية للمنظمات.

منذ ذلك التاريخ أصبحت المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية للمنظمة من أهم التحديات التي تعيشها المنظمة، حيث أصبح توقع المجتمعات أن تكون الأعمال التجارية للمنظمات مثالا طيبا للمواطن الصالح وأن تعكس مدى استقامتها ضمن المقاييس الأخلاقية المقبولة في المجتمع، وأنه يجب على المنظمات من منظور(المجتمعات) أن تسعى إلى تحسين سمعتها وصورتها. وأن توفق في جميع أعمالها بشكل يحترم الجهات التي تتعامل معها وهم الملاك، حاملو الأسهم، الموظفون، العملاء، المجتمع.

تبعا لما سبق يمكن أن نستدل على مبررات قيام المسؤولية الإجتماعية لمنظمات الأعمال في النقاط الآتية:

- أنه يجب على المنظمات الاقتصادية(الأعمال) بالخصوص أن تعمل على الإسهام في التنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة بداخله.
- أن تلتزم المنظمة بالأعمال الصحيحة وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

- أن تعمل على كسب ثقة الآخرين من خلال الالتزام بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون.
- أن تعمل المنظمة على أن تكون نافعة مجدية اقتصاديا لنفسها والمجتمع.
- أن تعمل المنظمة جاهدة على توفير الأمان للأخرين.
- أن تعمل المنظمة على دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع.
- أن ترتبط المنظمة عاطفيا مع المجتمع الذي تنتمي إليه، مع حرصها على استمراره وتماسكه وبلوغه لأهدافه، والخوف من أن يصاب بأي عامل أو ظرف قد يؤدي إلى ضعفه أو تفككه.
- أن تدرك المنظمة أنها مع المجتمع يشكلان شيء واحد، خيرها وشرها ينعكسان عليها تماما كما ينعكسان على المجتمع الذي تنتمي إليه.
- أن تحرص على وحدة الوجود ووحدة المصير مع المجتمع الذي تنتمي إليه.
- أن يصبح المجتمع في صلب اهتمامها وتعمل على الإهتمام بمشكلاته ومصيره.
- أن تعمل على مساعدة المجتمع على تلبية مختلف احتياجاته وحل مشكلاته والوصول به إلى أهدافه والمحافظة على استمراره.
- أن تعمل المنظمة على تعميق علاقاتها مع المجتمع وتسعى في سبيل ذلك إلى فتح قنوات اتصال مباشرة معه.(**سامر علي محمد عودة: 2014 ،ص، ص، 49،50).**

أما مبررات بروز مفهوم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة الجامعية فتتحدد :

نسجل بداية أن موضوع المسؤولية الإجتماعية للجامعات أمر ليس بالجديد في مضمونه بالخصوص في الدول الغربية، باعتباره يعد أمر ملموس في مناهجها وأدوارها ومخرجاتها، وبالتالي فإن علاقة الجامعة بالمجتمع في الدول الغربية هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد جامعة أبدا في فراغ، فلكل جامعة إقليم خاص بها تؤثر فيه وتتأثر به، ومن ثم فإن غاية أية جامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه.

تتحدد معالم خدمة المجتمع من قبل الجامعة في:

- أن تعمل الجامعة على المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر.
- أن تعمل الجامعة على توفير الصحة للجميع وتحقق العدالة الإجتماعية.
- أن تعمل الجامعة على تطوير المهارات العلمية والتطبيقية لأفراد المجتمع في مختلف التخصصات.
- أن تعمل الجامعة على تقديم حلول علمية لمختلف المشكلات الإجتماعية والاقتصادية التي تسهم في دفع عملية التنمية عن طريق رفع المستوى العلمي والتقني لخريجيها.
- أن تعمل الجامعة على تركيز أبحاثها العلمية والتقنية بما يساهم في حل مشاكل المجتمع على اختلاقها.
- أن تعمل الجامعة على التفتح على المجتمع من خلال تقديم استشارات مهنية وفنية لمختلف مؤسسات المجتمع.
- أن تعمل الجامعة على نشر العلم والمعرفة في مختلف أوساط أفراد المجتمع على اختلاف انتماءاتهم الطبقية أو الأثنية أو الايديولوجية.(**اسلام عصام خضر هللو: 2013، ص، ص، 49، 50.)**

يستفاد مما سبق أن دور الجامعة يتعدى نشر المعرفة عن طريق التدريس وتنمية البحث العلمي والتوسع فيه، ليشمل ترسيخ قيم فكرية وتعميقها لدى الأفراد والجماعات، وتقديم الاستشارات لمختلف مؤسسات المجتمع، الأمر الذي يجعل من وظيفة الجامعة تمتد إلى خدمة المجتمع.

وخدمة المجتمع عن طريق الجامعة يكون من خلال:

- حرص الجامعة على تحديد مختلف الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات.
- تصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات.
- إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها في مجمل أفراد المجتمع.
- الحرص على وضع البرامج الأكاديمية التي تخدم سوق العمل.
- الحرص على ضمان الجودة في كل ما تقدمه من مخرجات بالخصوص ما تعلق بالعنصر البشري، والذي يجب أن تنمي فيه القدرة على المشاركة والاسهام في بناء المجتمع، وحل مشكلاته، والرغبة في البحث وتحدي الواقع.
- الحرص على ربط حركيتها بحركية المجتمع المتطورة.
- الحرص على توفير ما يحتاجه المجتمع في عمليات التنمية التي تعمل على تحقيقها مجموعة من المتخصصين بمختلف المجالات.(**فيصل محمد عبد الوهاب سعيد وآخرون: 2016، ص، ص،6.5).**

إن قيام المنظمة بالعموم والمنظمة الجامعية بمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه مختلف الأطراف التي ترتبط بهم بالخصوص المجتمع يضمن لها تحقيق الآتي :

- دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بممارساتها والمساهمة في إنجاح خططها وأهدافها.
- يساهم كذلك في سد احتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية.
- يساهم في خلق مناصب عمل جديدة من خلال إقامة المشاريع الخيرية والإجتماعية ذات الطابع التنموي.
- يساهم في تحسين سمعة المنظمة والتي تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات والثقة المتبادلة بينها وبين أصحاب المصالح ومستوى الشفافية التي تتعامل به هذه المنظمة، ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري.
- استقطاب أكفء العناصر البشرية، حيث يمثل التزام المنظمة بمسؤولياتها الإجتماعية اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه عنصر جذب أمام العناصر البشرية المتميزة، خاصة بالنسبة للمنظمات عابرة القارات أو كبرى الشركات المحلية التي تعمل في مجالات متخصصة.
- بناء علاقات قوية مع الحكومات مما يساعد على حل المشكلات أو النزعات القانونية التي قد تعترض المنظمات أثناء ممارستها لنشاطها الاعتيادي.
- زيادة التكافل الإجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.

- إيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة المكونة للمجتمع.
- تحقيق الاستقرار الإجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الإجتماعية.
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع.

4.3 واقع ممارسة المسؤولية الإجتماعية في المنظمة الجامعية الجزائرية:

المسجل أن الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات العربية تجد نفسها عاجزة عن ممارسة مسؤوليتها الإجتماعية اتجاه المجتمع لجملة من الأسباب منها ما يتعلق بها ومنها ما يتعلق بالمحيط الإجتماعي الذي تتواجد فيه والتي يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية:

- وجود جملة من المعوقات الإدارية والقانونية والمالية بداخلها تحول دون التفاتها لهذه المسألة الجوهرية في حياتها والتي تتحدد في:
  - عدم وجود إدارة علاقات فعالة بداخلها يكفل لها امكانية التواصل مع غيرها داخليا وخارجيا بكل أريحية وبشفافية عالية.
  - نقص الخبرات بداخلها حول مضامين هذه المسألة الحيوية في حياتها.
  - ضعف الإحساس بالمسؤولية الإجتماعية لدى إدارتها العليا بالخصوص بقضايا المجتمع المصيرية منها.
  - إهمال الإدارة العليا لمسألة اشراك المستويات الإدارية الدنيا داخل الجامعة في عمليات اتخاذ القرار.
  - عدم وجود قنوات اتصال وتواصل فعالة بينها وبين بقية مؤسسات المجتمع.
  - عدم وجود دستور اجتماعي أخلاقي بداخلها يلزمها بالقيام بمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه المجتمع المحلي الذي تتواجد بداخله.
  - نقص الأرصدة المالية بداخلها، الأمر الذي يدفعها إلى تجاهل مثل هكذا قضايا، لأنها تعدها أعباء مالية غير مجدية ما دامت لا تدر عليها بالأرباح الآنية والمستقبلية.
- بالإضافة إلى وجود جملة من المعوقات الخارجية المحيطة بها والتي تؤثر حتما على عدم تفكيرها في تبنيها ما بالك القيام بها والتي يمكن الإشارة إلى عدد منها:
  - قلة دعم المجتمع لجهود التطوير بداخلها بالخصوص في ظل مجمل المستجدات المتسارعة والمتراكمة التي تعرفها جل الجامعات في كل ربوع العالم.
  - انخفاض درجة فاعلية التعاون بينها وبين بقية مؤسسات المجتمع.
  - ضعف ثقة مؤسسات المجتمع في مجمل خدماتها بالنظر للمستوى الذي تحياه، وبالنظر إلى التصنيف العالمي الذي تحتله كل سنة.
  - ضعف قدراتها الاستشارية المطلوب منها من قبل مؤسسات المجتمع.(**أميرة محمد علي أحمد حسن: ب،ت، ص 13).**

إن وجود مثل هكذا معوقات أمام الجامعة الجزائرية في ممارستها لمسؤوليتها الإجتماعية حتما سيترتب عنها جملة من النتائج السلبية عليها بالدرجة الأولى وعلى المجتمع الذي تنتمي إلية بالدرجة الثانية والتي يمكن الإشارة إليها في النقاط الآتية:

- أضعف موقعها وسمعتها داخل المجتمع.
- قلل احساس المجتمع بأهمية وجودها وبقيمة أهدافها.
- فوت عليها فرصة الاستفادة من عوائد طويلة في الاستثمار الإجتماعي.
- فوت عليها فرصة لابتكار واختبار منتجات وخدمات جديدة.
- فوت عليها فرصة تدريب وتطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
- قلل إن لم نقل غيب عليها فرصة انتماء المجتمع إليها.
- غيب عليها فرصة إحداث تأثير عميق في المجتمع واكتساب خبرة من خدمته.
- غيب عليها فرصة إمداد قنوات تواصل فعالة مع المجتمع والتي من خلالها يمكن الوقوف على مختلف احتياجاته وانشغالاته وطموحاته وآماله.

في المقابل نجد الصورة مغايرة تماما لدور الجامعة في المجتمعات الغربية من خلال وظيفة المسؤولية الإجتماعية التي تقوم بها اتجاهها، يكفي أن ندرج بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

الجامعات الأوروبية قامت بتأسيس مشروع بحثي لثلاث سنوات من 2011/2008 مدعوما من الهيئة الأوروبية للتعليم مدة الحياة، يهدف إلى إيجاد أداة شاملة لتعريف خدمة المجتمع كوظيفة ثالثة لمؤسسات التعليم العالي في الدول الأوروبية وقياسها ومقارنتها. وأسفر هذا المشروع عن إقامة مؤتمر في العاصمة الايرلاندية دبلن في شهر فبراير من عام 2012 بعنوان "الوظيفة الثالثة للجامعات مؤشرات وممارسات مثلى" ليناقش نتائج هذا المشروع فيما يخص مؤشرات قياس الوظيفة الثالثة للجامعات ومنهجية التصنيف الأوروبي، واشتركت في هذا المشروع ثمانية جامعات أوروبية، وقامت جامعة بلنسية للتقنية بإسبانيا بتولي هذا المشروع والقيام بتنسيقه بين الجامعات المشاركة، وقد اهتمت الجامعات الأوروبية بربط الجامعات بمجتمعاتها، واقترحت هذه الجامعات مجموعة من المؤشرات لقياس هذه الأبعاد.

في الصين الشعبية تقوم كليات التربية في كل الجامعات الصينية بالتعاون مع دوائر التربية في مختلف المحافظات الصينية بتقديم محاضرات عن كيفية الحفاظ على الصحة العامة للتلاميذ، عن كيفية الحفاظ على الأخلاق، عن كيفية الحفاظ عن نفسية الطفل سليمة، كل هذه المحاضرات تقدم من قبل أعضاء هيئة التدريس لأولياء التلاميذ دوريا... **(فيصل محمد عبد الوهاب سعيد وآخرون، 1016، ص، 5).**

الأكيد أن وجود مثل هذه الصلة العميقة بين الجامعة والمجتمع من خلال ممارسة الجامعة لمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه المجتمع بالخصوص في المجتمعات الغربية قد ساهمت في:

- تعريف الفرد بذاته وعن بيئته الطبيعية والعقلية والخلقية.

- تنظيم خبرات الفرد واكسابه قيم اجتماعية حول محيطه الإجتماعي الذي هو جزء منه.
- مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
- تنمية الاتجاهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع نحو بعضهم البعض ونحو القضايا المصيرية الخاصة بهم.
- خلق حركية تطويرية وتنموية في كافة مجالات المجتمع من خلال نوعية خريجيها.
- خلق وتوفير مناخ ملائم يسهم في تفعيل المشاركة والخدمة الفعالة من قبل جميع أفراد المجتمع.
- تنمية وتعزيز المشاركة من أجل بناء المجتمع والعمل على حل مشكلاته.
- تقويم وتعزيز مؤسسات المجتمع.
- توفير مقترحات وحلول للمشكلات والقضايا المجتمعية.
- توفير بدائل وتصورات حول مستقبل المجتمع.

5.3 أوجه القصور في تأدية الجامعة الجزائرية لمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه خدمة المجتمع.

من المعلوم كما أسلفنا أن الجامعة لا يمكن لها أن تؤدي دورها الكامل في التغير الإجتماعي ما لم تحقق تفاعل ايجابي بينها وبين المحيط الذي تتواجد فيه، كون تلك العلاقة تقوي المهارات وتذكي الابتكار لديها، فضلا أنها تساهم في تحسين أوضاع المجتمع وتيسر له فرص النجاح.

أمر للأسف الشديد كما بينا مغيب عن فلسفة ورؤية الجامعة الجزائرية، كون الذين عملوا على تأسيس رؤيتها ورسالتها جعلوها تسخر جهودها لغير خدمة المجتمع.

غياب خدمة المجتمع عن فلسفة الجامعة الجزائرية والتي للأسف تشكل الوظيفة الثالثة لها قياسا للوظائف التقليدية التي تعمل على تأديتها منذ تأسيسها ولو بشكل ليس كما هو ممارس في الجامعات الكبرى يعود إلى:

- غياب مراكز استشارية داخل الجامعة الجزائرية لخدمة المجتمع.
- عدم وجود مراكز تبادل بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع.
- عدم وجود مراكز لتسويق خدمات الجامعة اتجاه المجتمع.
- غياب الزيارات الميدانية بين الأساتذة والعاملين في مختلف مؤسسات المجتمع.
- وجود عوائق بيروقراطية داخل الجامعة وداخل مختلف مؤسسات المجتمع تحول دون تمكن الأساتذة والطلاب من إجراء أبحاثهم وتجاربهم داخل المختبرات التي تملكها تلك المؤسسات الإجتماعية على اختلافها.
- غياب نظام للإشراف المزدوج على بحوث الطلبة بين خبراء مؤسسات المجتمع وأساتذة الجامعة.
- غياب مساهمة خبراء مؤسسات المجتمع في إعداد البرامج التكوينية لفائدة الطلاب.
- غياب دعم مؤسسات المجتمع للجامعة ماديا ولو من باب الواجب الأخلاقي لا القانوني الإلزامي.
- انشغال الجامعة بأداء أدوارها التقليدية دون الالتفاف إلى وظيفتها الثالثة المتمثل في خدمة المجتمع.
- ضعف خبرة أعضاء هيئة التدريس بمشكلات المجتمع.

- عدم توفر آليات اتصال منتظمة ومتفق عليها بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع.
- استعانة الكثير من مؤسسات المجتمع ببيوت الخبرة ومراكز البحث الأجنبية للاستشارة.
- عدم توفر التمويل الكاف للاستفادة منه في خدمة مختلف مشاريع خدمة المجتمع.

لتجاوز أوجه القصور السالفة الذكر وغيرها ولتأهيل الجامعة في القيام بدورها في خدمة المجتمع عليها أن تعمد إلى إحداث التغييرات الآتية في بنيانها ومنهجها وفلسفتها والتي تتحدد في:

- أن تعمل على ربط التعليم بداخلها بحاجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية.
- أن تعمل على توظيف التعليم بداخلها بما يخدم تلبية حاجات الأفراد والجماعات.
- أن تعمل على تنويع البرامج والنشاطات والتخصصات التي تطرحها لتواكب روح العصر الذي تتواجد فيه.
- أن تعمل على مساعدة أفراد المجتمع على استيعاب المستجدات في مجالاتهم المختلفة.
- أن تعمل على ربط التعليم بواقع وقضايا المجتمع المختلفة.
- أن تعمل على تنويع برامج خدمة المجتمع(محاضرات، مؤتمرات، ندوات، ورش عمل).
- أن تعمل على الاستجابة الكافية وبفعالية لمتطلبات التنمية الشاملة.
- أن تعمل على إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأساليب وممارسات التعليم والتحول من الكم إلى الكيف.
- أن تعمل على نقل بؤرة الارتكاز من التعليم إلى التعلم ومن المعلم إلى المتعلم ومن الحفظ إلى التفكير والابتكار.
- أن تعمل على تطوير المناهج الدراسية والتكوينية التي تضمن تخريج أجيال مسلحة بعلوم المستقبل.
- أن تعمل على إعادة تأهيل أساتذة الجامعة في وظيفة خدمة المجتمع.
- أن تعمل على تقييم أداءها وممارساتها المختلفة مع بقية شركاءها الاجتماعيين.
- أن تعمل على تحديد أهدافها وغاياتها بالتعاون والتشارك مع بقية شركائها الاجتماعيين.

6.3 متطلبات تنمية المسؤولية الإجتماعية لدى المنظمة الجامعية الجزائرية في ضوء التحديات المعاصرة:

تنمية المسؤولية الإجتماعية اليوم في الجامعة الجزائرية يستوجب على القائمين عليها القيام بجملة من الخطوات العميقة والمؤثرة بداخلها وفي كل جوانبها (الإدارية، البيداغوجية، المالية) بالخصوص في ضوء التحديات المعاصرة التي تحيا بداخلها أو المحيطة بها.

المسجل أن التحديات المعاصرة التي ترهن قيام الجامعة الجزائرية بأدوارها المختلفة والتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع بالخصوص الذي تتواجد بداخله متعددة منها ما هو متعلق بها ومنها ما هم محيط بها خارجيا أو اقليميا.

تتحدد هذه التحديات بالإجمال في:

- ضعف في بنية نظام المعلومات وقلة البيانات بداخلها.
- قلة الكوادر المؤهلة بها في مختلف المجالات.

- مركزية شديدة في اتخاذ القرارات.
- ضعف تواصل الإدارة بمختلف العاملين بداخلها.
- ضعف الإنتاج المعرفي بداخلها.
- فضلا عن التحديات التي تطرحها البيئة الخارجية بالخصوص ما تفرضه العولمة العلمية.

أمام هذه التحديات والتي لا شك ترهن مستقبل الجامعة ككل ما بالك بقيامها بأحد أدوارها المتمثل في التزامها بالمسؤولية الإجتماعية يستوجب عليها وعلى القائمين عليها الشروع في إحداث تغييرات عميقة بداخلها تمس كل ما يتعلق بأهدافها بفلسفتها بنمط تسييرها وباستراتيجياتها، لأنه السبيل الأمثل في ضمان تموقع صحيح لها في المجتمع والذي يسمح لها بأخذ بزمام المبادرة والقيادة داخل المجتمع والتي تتحدد في:

من الضروري بل من الواجب أن تعمل على ضمان انتقال سلس للطلبة نحو سوق العمل، وهو أمر لن يتحقق إلا من خلال إعادة النظر في البرامج التعليمية بداخلها لتأكيد الصلة بين هذه البرامج وواقع متطلبات مختلف مؤسسات المجتمع. القيام بذلك يساهم في تزويدهم واكسابهم القدرة على التعلم والتقدم الذاتي والعمل على أن يكونوا مبدعين ولديهم الرغبة والقدرة على الابتكار والإبداع، وأن يكونوا مشاركين وقادرين في تنمية مجتمعهم، ولديهم الرغبة في الاستمرار في التعلم.(**مديحة فحري محمود محمد: 2016 ، ص10).**

من الضروري بل من الواجب أن تعمل على إعادة النظر في كيفية تهيئة عضو هيئة التدريس من خلال حمله على امتلاك مهارات وسمات مميزة تعطيه الامكانية على معايشة التجديد والتطور الذي يحيط به وبالمجتمع الذي يتواجد بداخله، لأن القيام بذلك يدفعه إلى تطوير نفسه وهو الأمر الذي ينعكس على تطور مهنته ومجتمعه كتحصيل حاصل.(**نبيلة جعيجع: 2017، ص،4)**

من الضروري بل من الواجب أن تعمل على تفعيل الحرية الأكاديمية داخل الجامعة ، من خلال تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بالخصوص في كيفيات خدمة المجتمع، لأن الحرية الأكاديمية للجامعة بالعموم ولعضو هيئة التدريس بالخصوص تعد شرطا أساسيا لكلاهما ليكونا مركزا لإنتاج المعرفة العلمية وتطويرها وتعديلها.(**ندى عبد الرحمان عبد العزيز أبو حميد: 2007، ص،17).**

- من الضروري بل من الواجب أن تعمل على أن تكون الجامعة مستقلة عن بقية مؤسسات الدولة بالخصوص الحكومية، لأن ذلك من شأنه أن يزيل مجمل العوائق التي تضعها تلك المؤسسات والتي تقيد من حرية تحرك الجامعة وأعضاء هيئة التدريس في تناول مختلف القضايا بالخصوص منها المصيرية والحساسة.
- من الضروري بل من الواجب أن تعمل على تشجيع البحث العلمي الجاد وتوفير التسهيلات المالية والإدارية له وحمايته من أية تدخلات من أية جهة كانت، بحيث يكون قادرا على خدمة المجتمع بشكل خاص.
- من الضروري بل من الواجب أن تعمل على تأمين مصادر مالية خاصة خارج التمويل الحكومي، للالتزام بالقضايا المصيرية للمجتمع.(**خلود صابر: 2007، ص13)**

- من الضروري بل من الواجب أن تعمل على تخصيص أماكن قارة في الجامعة لمختلف مؤسسات المجتمع بالأخص الاقتصادية والصناعية والتجارية، تتخذها مقرا لها تعمل من خلالها على دراسة المشكلات التي تواجهها والتي تحد من تطورها بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس لتقديم الحلول بشأنها. تسمى هذه الأماكن في الدول الغربية بمحطة العلوم، وقد انتشرت في الكثير من الجامعات الغربية، إذ أصبح من الممكن أن تشترك مجموعة من الشركات الصناعية بالخصوص في مقر واحد داخل الجامعة لتناول مختلف المشاكل التي يمكن أن تتعرض لها والاستفادة من الحلول التي يمكن الوصول إليها، فضلا على تقاسم الأعباء المالية التي يستوجبها إجراء البحوث والتطبيقات الميدانية. وفي حال تعذر انتقال تلك الشركات إلى الجامعة يمكن للجامعة أن تنتقل إلى تلك المؤسسات وتتخذ لها مقر قار بداخلها، من خلالها يسمح لأعضاء هيئة التدريس الخاصة بها، العمل فيها والتعرف بصورة أفضل على احتياجاتها وأولوياتها في الواقع، فضلا على الاستفادة من كل المعطيات الميدانية لإنجاز مختلف أبحاثهم العلمية، واتخاذها نماذج علمية واقعية لتدريسها للطلاب بدلا من الاقتصار على نظريات مجردة تفضي مع الزمن إلى عزلة الجامعة عن المجتمع.(**وزارة التعليم العالي السعودية:2014 ، ص،16.)**

التزم الجامعة الجزائرية بالخصوص بأجراء والقيام بالخطوات السالفة الذكر يسمح لها أن تحقق لنفسها ولغيرها (المجتمع) عديد من الفوائد والتي بالضرورة تعود عليها وعلى غيرهما بالفائدة العظمى.

بخصوص الفوائد التي تحققها لغيرها من خلال التزامها بالمسؤولية الاجتماعية يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- ستعمل على تعزيز الروابط بينها وبين المجتمع.
- ستعمل على تطوير المجتمع من خلال عمليتي التعليم والبحث العلمي.
- ستعمل على مساعدة أفراد المجتمع على تحقيق القدرة على استخدام جملة من المهارات الفكرية والسلوكية لخدمة أنفسهم وبالتالي خدمة المجتمع في النهاية.
- ستعمل على تحسين البيئة الإجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.(**علي عريفة: 2017 ،ص،4)**

بخصوص الفوائد التي تحققها لنفسها من خلال التزامها بالمسؤولية الإجتماعية يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- ستعمل على تطوير المناهج الدراسية بداخلها تبعا لاستجابتها لمختلف التطورات الحاصلة في بيئتها الخارجية المحيطة بها.
- ستعمل على إعداد برامج تدريبية متخصصة للقيادة الإدارية الخاصة بها بالخصوص وتدريبها عليها فيما يخص كيفيات خدمة المجتمع.
- ستعمل على تصميم برامج لتنمية مهارات العاملين بداخلها للاستجابة لمعطيات خدمة المجتمع.
- ستعمل على توجيه الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بداخلها نحو المشاركة الفعالة في أنشطة خدمة المجتمع.

- ستعمل على تنظيم ندوات ولقاءات لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يعاني منها المجتمع.
- ستعمل على تبني وتشجيع البحوث الإجرائية التي لها علاقة بمعالجة مشكلات المجتمع.
- ستعمل على تبني فلسفة تحسين التعليم المستمر القائم على الالتزام والوفاء بحاجات المجتمع.
- ستعمل على فتح المجال أمام إطاراتها المتخصصة لتطوير مؤسسات المجتمع.
- ستعمل على تنظيم شراكة بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع لتبادل الخبرات والمعرفة.
- ستعمل على مشاركة مؤسسات المجتمع في انتاج وابتكار حلول علمية وعملية لمختلف المشكلات التي يعج بها المجتمع.(**حسان عرفة معروف: 2012، ص، ص، 86، 87).**

4. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المسؤولية الإجتماعية للمنظمة بصورة عامة تعني اهتمام المنظمة بجوانب التنمية الإجتماعية وبالجوانب الأخلاقية، إلى جانب اهتمامها بالربحية التجارية، كما تعني اهتمامها باحتياجات وكلائها سواء تعلق الأمر بالوكلاء الداخليين أو الخارجيين لها والمجتمع ككل. وهو الأمر الذي يتعدى العمل الخيري التطوعي، بحيث تصل العلاقة بين كل من المنظمة والمجتمع ككل إلى علاقة رابح رابح، من خلالها يستفيد المتلقي والمانح.
- المسؤولية الإجتماعية للمنظمة الجامعية تعني مجمل الخدمات والأنشطة والممارسات التعليمية والبحثية التي تقدمها الجامعة للمجتمع بهدف تحقيق التنمية الشاملة بداخله في كافة جوانبه عن طريق استغلال كافة القدرات الفعلية والمصادر المادية للمنظمة الجامعية لتحسين أحوال المجتمع.
- لا تقتصر العلاقة بين الجامعة والمجتمع فقط في تخريج الطلاب والقيام بالتدريس، إنما تتعدى إلى توثيق صلتها بالمجتمع، من خلال التعرف على طبيعته ونظمه وقيمه وتقاليده وغيرها من مكوناته ليسهل التعامل وتوثيق درجة التعاون معه ومساعدته على إيجاد الحلول لمختلف مشكلاته.
- مجالات مسؤولية الجامعة الإجتماعية اتجاه المجتمع تتحدد في التعرف على واقعه الإجتماعي وقضاياه ومختلف مشكلاته بالدرجة الأولى، العمل على تقديم الحلول العلمية لها بما يسهم في دفع عجلة التنمية الشاملة بداخله بالدرجة الثانية، ثم العمل بالدرجة الثالثة على تبني تصورات مستقبلية لأهدافه وغاياته وآماله بما يحقق له النماء والاستقرار والديمومة.
- تجسيد مسؤولية الجامعة الإجتماعية اتجاه المجتمع تتحدد في إيجاد شراكة بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع، من خلال ضرورة التعاون بينهما في وضع الأهداف والتخطيط لها، وفي المشاركة في صنع واتخاذ القرارات وتقاسم السلطة والمسؤوليات في إدارة احتياجات الأفراد، وكذا معالجة مختلف مشكلاته بالدرجة الأولى، وفي ربط التعليم العالي باحتياجات المجتمع بالدرجة الثانية، ثم العمل على إعداد أعضاء هيئة التدريس لتقديم خبراتهم ومعارفهم لكافة مؤسسات المجتمع بالدرجة الثالثة، أخيرا وليس آخرا

العمل على تقديم دورات وبرامج تكوينية لكافة أفراد المجتمع بما يسهم في توعيتهم بمجمل المخاطر المحدقة بهم وسبل تخطيها بأمان وبفاعلية.

- يوجد عدد من المعوقات داخل الجامعة(عدم وعي القيادة الجامعية بغايات خدمة المجتمع، عدم وجود قنوات اتصال بين الجامعة ومختلف مؤسسات المجتمع، شح الامكانات المادية داخل الجامعة.....) تحول دون قيام الجامعة الجزائرية بدورها الإجتماعي اتجاه المجتمع الذي تتواجد فيه.
- كذلك توجد جملة من العوائق الخارجية المحيطة بالجامعة تحول دون القيام الفعلي بهذه الوظيفة الرئيسية في حياة الجامعة والتي تتحدد على سبيل الذكر لا الحصر في عدم ثقة فئة كبيرة من أعضاء المجتمع في امكانيات الجامعة في القيام بدورها الريادي في قيادة المجتمع والعمل على تحقيق التنمية بداخله، ومن جهة أخرى وجود فجوة عميقة بين المجتمع والجامعة.
- وجود عدد من التحديات الداخلية في الجامعة ترهن مستقبل ممارستها لمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والتي تتحدد في إصلاح التعليم العالي، هيكلة البرامج وطرق التوجيه والتقييم والتدريس.....والتي يستوجب عليها إدارتها بمهنية واحترافية عاليتين من أجل ضمان امكانية تقديم تكوين نوعي يمكن أن يسهم في إعطاء ميزة تنافسية لها بين مختلف مؤسسات المجتمع، ويعطيها كذلك امكانية التأثير في مختلف مؤسسات المجتمع من خلال نوعية خدماتها التعليمية والبحثية التي تقدمها له.
- وجود كذلك عدد من التحديات الخارجية المحيطة بالجامعة وجب كذلك التعامل معها بروية وحكمة لأن إغفالها أو سوء إدارتها يرهن بالكامل مستقبل الجامعة وليس فقط مستقبل أدائها لمسؤوليتها الإجتماعية اتجاه المجتمع والتي تتحدد في التعامل مع التطور المتسارع وغير مسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عولمة الاقتصاد والاتصال.
- وجود مثل هذه العوائق والتحديات في حياة الجامعة الجزائرية على اختلافها يجعلها تعيش بمعزل عن محيطها ومجتمعها، في حين دورها في المجتمعات الغربية كان ولا يزال مؤثرا، إذ تسعى دوما إلى إيجاد أفضل الاستراتيجيات والمناهج الملائمة في سبيل تطوير نفسها وأنظمتها بهدف إعادة بناء نفسها وتحويل مخرجاتها إلى أداة نشطة قادرة على بناء المجتمعات التي تتواجد فيها، فضلا على تسخير جهودها في بلورة وتكوين منتجات وخدمات تخدم الفرد والمجتمع ككل.

5. المقترحات اللازمة لتفعيل المسؤولية الإجتماعية للجامعة الجزائرية اتجاه المجتمع.

بناء على النتائج السالفة الذكر يمكن تقديم جملة من المقترحات والتي تتحدد في:

- على الجامعة أن تعمل على تحليل البيئة الخارجية التي تتواجد بداخلها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ليسهل عليها خدمة المجتمع.
- على الجامعة أن تعمل على تحليل البيئة الداخلية الخاصة بها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ليسهل عليها استغلالها لخدمة أهداف المجتمع.

- على الجامعة أن تعمل على أن تتضمن رسالتها التعليمية عناصر خدمة المجتمع.
- على الجامعة أن تعمل على إيجاد خلية متابعة بداخلها لأنشطة خدمة المجتمع المقترحة من قبلها.
- على الجامعة أن تعمل على عقد الندوات والورش بهدف التعريف بدورها في خدمة المجتمع.
- على الجامعة أن تعمل بتخصيص زيارات ميدانية لمختلف مؤسسات المجتمع لتعرف عليها وعلى انشغالاتها وآمالها ومجمل الخدمات التي يمكن لها أن تقدمها لها، فضلا على مجمل الخدمات التي يمكن لها أن تحصل عليها من قبلها.
- على الجامعة أن تعمل على عقد اجتماعات دورية مع مختلف مؤسسات المجتمع لتقييم درجة تنفيذ خططها في خدمة وتنمية والمجتمع.

الخاتمة:

بما أن الجامعة أكثر التحاما بالمجتمع، فإن الأمر يقتضي منها أن تكون أكثر استجابة لمطالبه وآماله ومشكلاته، وهذا الأمر لن يتحقق لها بالضرورة إلا من خلال سعيها إلى:

- توطيد العلاقة والصلة بحياة أفراد المجتمع والعمل على فهم مشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، بحيث تصبح هذه الغايات الهدف الأول لها.
- تقوية المهارات العلمية والفنية التي تقدمها لأفراد المجتمع بما يسهم في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة بالخصوص في المجتمع، وييسر فرص التحاق الأفراد بفرص العمل ويعمل على رفع مستوى معيشتهم بالإجمال.
- تطوير كفاءاتها بالخصوص أعضاء هيئة التدريس بداخلها من خلال اقرارها لبرامج تكوينية نوعية في مجال خدمة المجتمع، يسهر على تنفيذها خيره إطارتها المشهود لها بالكفاءة والنزاهة والاستقامة.
- إبرام اتفاقات تعاقدية بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع، والتي تسمح لها بإجراء أبحاث لصالحها مقابل الحصول على دعم مالي لمختلف أنشطتها بالخصوص المتعلقة بخدمة المجتمع.

المراجع:

- أميرة محمد علي أحمد حسن،: (ب،ت)، (المؤتمر السادس التعليم العالي ومتطلبات التنمية)، مداخلة: **'نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع'**، كلية التربية، جامعة البجرين.
- اسلام عصام خضر هللو، (2013) **دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، دراسة حالة جامعة الأقصى،** (ماجستير منشورة)، قسم أدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- حسان عرفة معروف،(2012)، **دور كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أساتذتها**، (ماجستير منشورة) قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين.
- خليل محمد مطهر الخطيب،(25/24 يوليو 2018)، (المؤتمر العلمي الرابع)، مداخلة: **'واقع المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة'** ، جامعة حضر موت، اليمن.
- خلود صابر، **استقلال الجامعة**،(2007)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ط1.
- سامر علي محمد عودة،(2014)، **المشاركة السياسية(الاتجاه والممارسة) وعلاقتها بالمسؤولية الإجتماعية وتأثير الأقران لدى الطلبة**، (ماجستير منشورة في الإرشاد النفسي)، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية غزة.
- طلال بن عبدالله حسين الشريف،(شباط 2016)، مقال: **'رؤية استراتيجية لتطوير وظيفة خدمة المجتمع في الجامعات السورية (أسلوب دلفاي)'**، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 5 العدد 2.
- علاء فرحان وآخرون،(2010)، **فلسفة التسويق الأخضر**، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- علي عريفة ،(2017)، مقال: **'مدى التزام الجامعات العربية بخدمة المجتمع، تقييم سجلات الجامعات المتاحة للجمهور'**، مجلة اضافات، العدد 37، 38.
- فاتح عبد القادر الحوري وآخرون،(أفريل، 2009)، (المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، مؤتمر إدارة منظمات الأعمال، التحديات العالمية والمعاصرة)، مداخلة: **'إدارة الصورة الذهنية للمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الإجتماعية'**، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ،الأردن .
- فارس نبيل عجيلات، (2012) **المسؤولية الإجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية، دراسة حالة ، شركة الاتصالات الأردنية**، (ماجستير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- فيصل محمد عبد الوهاب سعيد وآخرون، (2016)، (المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي)، مداخلة: **'تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان الجودة التعليم العالي'**، ، ب ،ن.
- محمد عبود الحراحشة،(2015)،مقال: **'درجة ممارسة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت لدورهم الوظيفي في مجال خدمة المجتمع'**، مجلة جامعة دمشق ،المجلد 31، العدد الأول، ،ص،8.
- مديحة فحري محمود محمد،(ديسمبر 2016)، مقال: **'تصور مقترح لتنمية المسؤولية الإجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة'**، مجلة دراسات العربية في التربية وعلم النفس، العدد 30..
- نبيلة جعيجع،(2017)، مقال: **'تصور مقترح لإنشاء مراكز لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الجزائرية'، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، العدد 17.
- ندى عبد الرحمان عبد العزيز أبو حميد،(2007)،**الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، دراسة ميدانية** (ماجستير منشورة في الإدارة التربوية)، كلية التربية، جامعة ملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- نور أمحمد عماد الدين أنور،(2010)، **المسؤولية الإجتماعية للشركات في ظل الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية**، دراسة مقدمة إلى مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية، ب، ن .
- وزارة التعليم العالي السعودية،(2014)، **وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، الوظيفة الثالثة للجامعات**.